



المجلس الوطني للانتقال - ليبيا

الحكومة الانتقالية

وزارة العدل

قرار وزير العدل

رقم (١٦) لسنة " ٢٠١٢ م"
بيان شاء إدارة للجريدة الرسمية

وزير العدل.

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١١ م.
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١ م بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية.
- وعلى مطالعه السيد وزير العدل.

قرار

مادة (١)

تنشأ بوزارة العدل إدارة تسمى "إدارة الجريدة الرسمية" تعمل تحت إشراف إدارة القانون وتحتسب بما يلي :-
١ - الإشراف على إصدار الجريدة الرسمية وتبويتها وترقيمهما وفقاً للأسس والضوابط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ م المشار إليه.

٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لنشر المواد المعدة للنشر في الجريدة الرسمية بعد تدوينها في سجل خاص حسب تواريخ ورودها.

٣ - طباعة الجريدة الرسمية في مطبعة وزارة العدل أو أي مطبعة أخرى تحددها الوزارة بعد مراجعة المواد المراد نشرها للتأكد من سلامتها.

٤ - قبول الاشتراكات في الجريدة الرسمية والعمل على توزيعها على الجهات المختصة بمقابل أو بدونه وفقاً للأسس والضوابط والأسعار التي يصدر بها قرار من الوزير.

مادة (٢)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، وي العمل به من تاريخ صدوره.

المستشار
علي أحmed عاشور

وزير العدل



الموافق ٧ رجب ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م
م شريف

Created with